

الثورات العربية بين حتمية التغيير السياسي وتحديات الواقع (قراءة في أسباب قيامها ومستقبلها)

أ/ زين العابدين معو

استاذ بقسم العلوم السياسية، ام البواقي، الجزائر

ملخص:

تميزت بدايات كل انتفاضات الربيع العربي بصفة الفعل الجماهيري، الذي انفجر في مواجهة النظام السياسي، بعد أن تأزمت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولم يعد ثمة مخرج أمام هذه الجماهير سوى الخروج والتحدي والتضحية، لفك القيود التي كبلت حياة الفرد والجماعة. ولم يكن لردود فعل الأنظمة الدموية دور في إذكاء روح الفعل الجماعي، واتساع رقعة زخم هذه الانتفاضات، ولكنها كانت ثمرة الكبت واليأس، وانسداد أفق الحياة السياسية والاقتصادية، ولم يكن خلفها عمل مخطط وموجه، تديره قيادات هي التي اختارت لحظة تفجير الفعل الثوري لإحلال رؤية سياسية واجتماعية بديلة عن الواقع الذي كان سائدا، وإنما كانت بسبب الرغبة في التغيير نحو الأفضل.

Résumé:

Les débuts de tous les soulèvements du printemps arabe marqué comme un acte de masse, qui a explosé en face du système politique, après que la détérioration des conditions politiques, économiques et sociaux. Et Il n'y a pas moyen de sortir devant cette public seulement de sortir, et de défie et de sacrifice, pour décodé les restrictions qui menottés la vie de l'individu et du groupe. Ce n'était pas les réactions des régimes sanguinaires qui a un rôle à élever l'esprit de l'acte collectif et l'expansion de l'élan de ces soulèvements, mais c'était le fruit de la frustration et le désespoir, et Le blocage de l'horizon de la vie politique et économique. et ce n'était pas derrière elle une action planifiée et orientée, exécuter par dirigeants qui choisir le moment de l'attentat de l'action révolutionnaire pour parvenir à une vision politique et sociale alternative la réalité qui a prévalu, mais a été causé un d ésir de changement.

مقدمة:

شهد القرن العشرون ومطلع القرن الحادي والعشرين مجموعة من الثورات السياسية، وقد تفاوتت في طبيعتها وصور تأثيرها، واختلفت في أنماط تعاملها مع الأطوار الانتقالية التي تلتها، وما ترتب عنها من تداعيات. وقد أحدثت بعض هذه الثورات تغييرا عميقا في مجتمعاتها، وفي بنية النظم الدولية والإقليمية، بينما اقتصر تأثير غيرها في حدود المجتمعات والأقاليم التي وقعت فيها، وفشل بعضها في تحقيق أهدافها المتوخاة. ويجمع المهتمون بموضوع الثورات في التاريخ على أهمية المرحلة الانتقالية في مسار الثورات، بوصفها تشكل لحظة تحول في سياق استعادة الاستقرار، إذ يتجه العمل خلال هذه المرحلة نحو رفع حالة الاضطراب التي يحدثها الفعل الثوري في بنيات المجتمع عامة.

وقد شهدت المنطقة العربية منعطف سياسي عرف بالربيع العربي، وهو مصطلح أطلق على الأحداث التي أطاحت بالعديد من الأنظمة السياسية العربية. وجاءت إيديولوجيا التغيير في المنطقة العربية لعدة أسباب وعوامل داخلية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية كان لها دور مهم وحاسم في تغيير الأحداث، هذا بجانب عوامل خارجية لا يمكن إغفالها اختلف الباحثون حول أهميتها في عملية التغيير، لأن البعض يرى أن الثورات العربية اندلعت من المحيط العربي الداخلي ولم يكن لأي عنصر خارجي دور في ذلك.

الإشكالية: لقد قامت الثورات العربية نتيجة مجموعة من الصعوبات التي كانت عائقا أمام قدرة الفرد على ممارسة حقوقه بشكل طبيعي في ظل استبداد الأنظمة السياسية التي كانت قائمة. وتكمن إشكالية الدراسة في أنها تبحث في موضوع الثورات العربية من حيث قدرتها على تحقيق تغيير سياسي فعلي في ظل الصعوبات التي تواجهها؟

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من افتراض أساسي مفاده أن الثورات العربية قد ساهمت بشكل كبير في تحقيق تغيير سياسي على مستوى الأنظمة السياسية، إلا أن هناك بعض التحديات الاقتصادية والثقافية والسياسية التي تقف في وجه عملية التغيير السياسي، ولا تزال هناك حاجة إلى المزيد من الإصلاحات التي تكفل نجاح عملية التغيير.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي وهذا من خلال العمل على وصف المتغيرات والأسباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية، ومن ثم العمل على تحليلها في سبيل معرفة مدى تجسيد عملية التغيير السياسي على أرض الواقع.

أولا- الإطار النظري للدراسة:

1- تعريف التغيير السياسي:

التغيير لغة في المعجم الوسيط هو "جعل الشيء على غير ما كان عليه"، واصطلاحاً يعرف في العلوم الاجتماعية على أنه "التحول الملحوظ في المظهر أو المضمون إلى الأفضل"، كما يعرف في الإطار الإداري على كونه "عملية تحليل الماضي لاستنباط التصرفات الحالية المطلوبة للمستقبل"، وعلى كونه "تحول من نقطة التوازن الحالية إلى نقطة التوازن المستهدفة".⁽¹⁾ ويعرف التغيير بأنه "انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطوراً".⁽²⁾

ويشير مفهوم التغيير السياسي إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة ، كما يقصد به الانتقال من وضع غير ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي.⁽³⁾ ويتسم مفهوم التغيير السياسي بنوع من الشمولية والاتساع ، ويشير لفظ التغيير السياسي لغة إلى التحول، أو النقل من مكان إلى آخر ومن حالة إلى أخرى. التغيير السياسي السلمي قد يطلق عليه مصطلح (إصلاح) ويمكن اعتباره مرادفاً للتغيير الدستوري في القيادة أو لإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع .

ويأتي التغيير السياسي استجابة لعدة عوامل :⁽⁴⁾

- الرأي العام أو مطالب الأفراد من النظام السياسي ، هذه المطالبة تتحول في كثير من الأحيان إلى مخزجات إذا لم يتم تبنيها من الأحزاب وجماعات المصالح والضغط .
- تغيير في نفوذ وقوة بعض الحركات والأحزاب بما يعنيه تحول الأهداف الحزبية أو الخاصة من إطار الحزب إلى إطار الدولة.
- تداول السلطات في الحالات الديمقراطية أو إعادة توزيع الأدوار في حالات أخرى كالنقابات.
- ضغوط ومطالبة خارجية من قبل دول أو منظمات وتكون هذه الضغوط بعدة أشكال سياسية واقتصادية وعسكرية.
- تحولات خارجية في الوسط الإقليمي أو في طبيعة التوازنات الدولية قد تؤثر في إعادة صياغة السياسات الداخلية والخارجية في إطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة الدولية. ويعتبر تحديد القادة والفاعلين الاجتماعيين والسياسيين لنوع التغيير يمثل الأولوية الأولى في العملية التغييرية، ويولي ذلك تحديد المسار الذي يجب أن يسلكه المجتمع لتحقيق التغيير الشامل.

وهناك نوعين من التغيير: (5)

***التغيير الشامل العميق:** يبدأ بتغيير القيادة الدكتاتورية ويمتد ليشمل جميع مناحي النظم الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والتشريعية والقضائية والدينية... الخ ، ومن ثم فإن تغيير القيادة الدكتاتورية أو المتعسفة أو النجاح في تغيير أنماط تفكيرها بما يتناسب مع صالح الدولة أو المؤسسة لا يمثل الهدف النهائي للراغبين في إحداث التغييرات، ولكنه يمثل الخطوة الأولى الفعالة نحو التحولات النوعية الكبرى التي تقفز بالدولة أو المؤسسات قفزة هائلة إلى الأمام. فتغيير القيادة هو خطوة نحو التغيير الشامل، وليس هو الهدف النهائي .

***التغيير الجزئي:** ويتناول فقط جزئية من الجزئيات، كالتغييرات التي تتناول الإصلاح الاقتصادي أو الدستوري أو العسكري، أو غيرها من التغييرات التي تمس جانباً من الوضع العام للمجتمع وتترك الجوانب الأخرى إما لكون الجوانب الأخرى لا تحتاج إلى تعديل أو لعدم توفر المشروع المحلي الذي يملئ على المجتمع وقيادته التحرك في اتجاه محدد.

2-التفسيرات النظرية لظاهرة الثورات العربية: برزت مجموعة من الرؤى النظرية المختلفة حول ظاهرة الثورات وهي كالاتي:

أولاً: ترى أن الثورات العربية تمثل تطبيقاً علمياً لنظرية الدومينو **Domino Theory**

التي تقوم على افتراض أن وقوع دولة ما في يد قوة كبيرة سوف يؤدي إلى توالي سقوط الدول المجاورة. (6) فنظرية الدومينو من النظريات السياسية المعروفة في علم السياسة. وهي مستوحاة من تصفيط قطع الدومينو المصفوفة الواحدة بعد الأخرى فإذا أسقطت إحدى هذه القطع ستحدث تفاعلات تؤدي إلى سقوط باقي القطع أي أن سقوط نظام سياسي معين في منطقة ما من العالم يمكن أن يؤدي إلى حدوث تحولات سياسية عميقة في بقية دول المنطقة. (7)

تفترض هذه النظرية وجود قوى خارجية قادرة على زعزعة حالة الاستقرار القائمة بين مجموعة متجاورة من الكيانات المنتظمة في ترتيب معين، مشكلة نظاماً ما، وتفترض أنه بمجرد نجاح تلك القوة في زعزعة استقرار أي من تلك الكيانات، تبدأ موجة من عدم الاستقرار تمس كل عنصر من عناصر النظام، ولهذا الموجه سرعة في الانتشار تتأثر بمدى توفر قدرة ذاتية لدى العناصر التي تسقط أولاً، على تعزيز انتشار أثر الموجه. وتعلو نظرية الدومينو من أهمية العامل الخارجي لإحداث تغيير في دولة ما، استخدمت هذه النظرية في مجال النظم السياسية المقارنة، وقد توصلت

الدراسات التي استخدمت النظرية إلى أن درجة ارتفاع أو انخفاض درجة الديمقراطية في دولة معينة ينتشر ويعددي جيرانها من الدول. (8)

اشتهرت نظرية حجر الدومينو في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبالتحديد بعد تحول الصين إلى دولة شيوعية واشتعال الثورات والانقلابات الثورية في العديد من دول العالم وميلاتها السياسي في اتجاه المعسكر الشرقي. عندما برزت هذه النظرية كانت هناك انتقادات حادة توجه لها، خاصة تلك التي رأت أنها تتجاهل اختلاف الطبيعة الاجتماعية لكل دولة، ودرجة التطور الحضاري والاجتماعي والثقافي، وكان ذلك سببا كافيا عند البعض لدحض النظرية، بل ونفيها من الأساس. ولكن يبدو أن هناك بعض الصحة فيها جعل المحللين يلجأون إليها لتفسير الأحداث العربية الراهنة، خاصة وأنها تقدم تفسيراً منطقياً وسهلاً، بصرف النظر عن مدى علميته. (9)

ثانياً: يقول أصحاب هذه الرؤية إن ثورات الربيع العربي إنما تماثل التسونامي، فهي في ذلك مثل الزلازل والبراكين لها توابعها، التي يكون بعضها أشد خطراً من ضربتها الرئيسية. الزلازل تكشف الغطاء عما في باطن الأرض من تناقضات وتفاعلات طبيعية غير منظورة، والثورات أيضاً تكشف الغطاء عما في باطن المجتمع من تناقضات وصراعات وأفكار وأوهام اجتماعية غير منظورة أو مختفية. وفي هذا الإطار وكما يرى أصحاب هذه الرؤية أن الثورات العربية كشفت الغطاء عما في باطن المجتمع من تناقضات ودفعت ببعضها على السطح، وساهمت المعضلات الأساسية لهذه الثورات في بروز عدة تحديات وتعقيدات وعثرات في طريقها، قد تهددها بالتوقف عن استكمال مهامها أو تحقيق أهدافها المعلنة. (10) وعليه فموجة التسونامي التي تعصف بالأنظمة السياسية المهترئة في منطقتنا العربية مستمرة. (11)

فما يشهده العالم العربي، وفي القلب منه مصر، الآن ما يشبه الزلزال الذي يعيد تشكيل المنطقة العربية برمته بعد ركود دام لعقود طويلة، في جو يكتنفه الكثير من الغموض. فقد اندفع ما يشبه طوفان من القوي الشعبية لا تحركها جهات مؤسسية محددة، ولا يجمعها سوي هدف واحد، ألا وهو إسقاط النظام. (12)

ثالثاً: ترى أن الثورات العربية تعبر عن موجة رابعة من موجات الديمقراطية، حيث تتفق المراجع الأكاديمية على ثلاث موجات تمثل عملية الانتقال إلى الديمقراطية، الموجة الأولى برزت في جنوبي أوروبا (البرتغال واليونان وإسبانيا)، والموجة الثانية في أمريكا اللاتينية في بلدان كالإكوادور والبيرو والتشيلي والأرجنتين والأوروغواي، (13) فقد أدى انهيار الدولة التسلطية على

القيام بالوظائف المجتمعية تحت ضغط الأزمات الاجتماعية والاقتصادية إلى فتح المجال أمام الشعوب في القارة للتعبير عن التغيير والمشاركة السياسية، مما أدى إلى ميلاد مجتمع مدني قوي وفعال، ونتج عن ذلك أن شهدت أمريكا اللاتينية خروج العسكريين من الحكم، والانتقال من نمط الحكم التسلطي إلى الحكم الديمقراطي الليبرالي.⁽¹⁴⁾ أما الموجة الثالثة فعادت إلى أوروبا من جديد، هذه المرة من وسطها وشرقها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث أدخلت المفاهيم الديمقراطية إلى الحياة السياسية في بولونيا، هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا -قبل فراق الكيانين التشيكي والسلوفاكي بشكل سلمي عام 1993.⁽¹⁵⁾

ثانيا- مساهمة الثورات العربية في إحداث التغيير السياسي.

شهد الوطن العربي في العامين الماضيين ثورات شعبية عربية، هي الأولى في التاريخ العربي المعاصر الذي تشارك فيه الجماهير العربية بثورة حقيقية ضد الأنظمة العربية. ولقد قامت الثورات العربية نتيجة مجموعة من الأسباب، التي كانت عائقا أمام تحقيق الأفراد لأهدافهم

1-الوضع السياسي في العالم العربي قبل قيام الثورات:

يقصد بالوضع السياسي للعالم العربي، هو مجمل الأوضاع والأحداث السياسية العامة، وكل ما يرتبط بها من تحولات وما ينشأ عنها من تفاعلات وظواهر سياسية واجتماعية واقتصادية. ففي العقود الثلاثة الماضية، شهدت المنطقة أحداثا سياسية هامة، كان لها بالغ الأثر في رسم المشهد السياسي العربي القديم، ولا زال تأثير بعضها قائما حتى اللحظة. مجمل الأحداث السياسية التي حدثت في المنطقة العربية خصوصا، وفي منطقة الشرق الأوسط عموما، في الثلاثة عقود الماضية، أي ما بين عام 1979 م إلى عام 2011 م، أثرت سلبا على مشروعات التنمية والإصلاح السياسي، كما منحت الأنظمة السياسية الفرصة الملائمة لتعزيز قوتها وتعطيل مشروعات الإصلاح، وتغييب الحريات العامة، وفي مقدمها حرية التعبير، وعدم العناية الكافية بالعدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، مما ساهم في زيادة مستويات الفقر والبطالة، وارتفاع معدلات الأمية، وتدني الصحة العامة، وضعف البنى الاجتماعية، وشيوع الفساد المالي والإداري، وانسداد فرص تصحيح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفشل برامج الإصلاحات الاقتصادية، وزيادة تبعية اقتصاديات البلدان العربية الاقتصادية للدول المتقدمة.⁽¹⁶⁾

وفيما يتعلق بأفاق التنمية والإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فإن معظم الأقطار العربية، خصوصا في بلدان الربيع العربي، إلى جانب البلدان التي عصفت بها

الاحتجاجات ولا زالت مستمرة فيها، كانت وقت ذاك تعيش حالة من الإحباط الشديد، وكان المرجو وقت ذاك من الأنظمة القائمة، في إجراء إحداث تغيير اجتماعي واقتصادي وسياسي، يسهم في تعزيز الحقوق والحريات وإشراك الشعوب في صناعة القرار السياسي. لكن لم يحدث شيئاً من ذلك أبداً. وكان الاعتقاد السائد آنذاك، بأن الدعوات الإصلاحية، في ظل تلك النظم الاستبدادية، لم تعد مجدية. كما أن خيارات التغيير وفرص الإصلاح أصبحت محدودة جداً. في المقابل لم يكن يطرأ على بال أحد أن الثورة في مثل تلك الأجواء، خصوصاً في ظل استحكام القبضة الأمنية والقمع والتهريب، هي أمر وشيك الحدوث. لكن بعد نجاح الثورة في تونس ومصر، على الأقل، أصبح خيار الثورة في نظر الشعوب العربية، هو الخيار الأبرز للإصلاحات الجذرية، وربما الأمل الوحيد لإحداث تغييرات عميقة، يمكن أن تفضي لتحول حقيقي نحو الديمقراطية.⁽¹⁷⁾

2-أسباب قيام ثورات الربيع العربي :

أطلق مصطلح الربيع العربي على الثورات العربية التي مثلت حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في كل البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع 2011، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت، و أطاحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس و محمد حسني مبارك في مصر و العقيد معمر القذافي في ليبيا. وكذلك تنازل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح عن صلاحياته لئانه بموجب المبادرة الخليجية هي تندرج أيضا في هذا الإطار ، وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضيق السياسيّ والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية.⁽¹⁸⁾

وهناك أسباب وعوامل داخلية وخارجية أدت إلى قيام ثورات الربيع العربي تتمثل: ⁽¹⁹⁾

-**الأسباب الداخلية:** ولها دور مفصل وحاسم في تفجير الأحداث واندلاع الثورات، وهي

عديدة منها أسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وتعليمية وثقافية.

-**الأسباب الاجتماعية والاقتصادية :** حيث يعيش معظم سكان منطقة الشرق الأوسط

في ظل نظام اجتماعي متخلف يعتمد على علاقات القرابة و نواتها الأساسية هي القبيلة والذي يتحرك بدافع العرف و العادات و التقاليد القديمة، و للخرافات الدينية أيضا دور محوري في تأصيل هذا النظام المتخلف .

وهناك عاملين وراء تخلف الدول العربية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية هما: ⁽²⁰⁾

-الاقتصاد: حيث تعاني معظم دول الشرق الأوسط من التخلف الاقتصادي خاصة الدول العربية ، فهي غالباً ما تعتمد على واردات النفط أو السياحة والمعونات الخارجية في حين تغيب التنمية الحقيقية بسبب صعوبات تتمثل في ارتفاع معدل تزايد السكان في الدول العربية ، نقص الكوادر الوطنية ، التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي ، انخفاض مستوى الادخار. وفي ظل هذا الوضع المتردي فأن دخل الفرد سيكون متدني .

-التربية والتعليم: حيث وصل عدد سكان العالم العربي عام 2009م نحو 335 مليون نسمة بينهم 100 مليون نسمة من الأميين وتبلغ نسبة الأمية حوالي 30% ، وارتفاع نسبة الأمية يشكل فجوة عميقة تؤثر على تطور المجتمع العربي ، وتترتب عليها نتائج سياسية واجتماعية خطيرة .

كما أن السياسة التعليمية في الشرق الأوسط ماعدا إسرائيل تسير بشكل تقليدي في التلقين وعدم إعطاء الطالب فرصة للتفكير المفتوح، وهناك عدم الاهتمام بالبحث العلمي في الجامعات مما يعني أن أزمة البحث العلمي في العالم العربي تعني التخلف العربي عن ركب الحضارة والنهضة العلمية، والملاحظ أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد 0.5% في الأقطار العربية كافة لعام 1992 ، بينما في إسرائيل فأن الإنفاق على البحث العلمي عدا العسكري حوالي 9.8 مليارات "شيكال" يوازي 2.6% من الناتج القومي. (21)

-الأسباب السياسية: معظم بلدان الشرق الأوسط هي ذات نظم تسلطية واستبدادية يقع بعضها في جغرافية العالم العربي، وبالتالي في ظل هذه الأنظمة تنعدم مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير والإعلام، وبالتالي كلها أسباب أدت إلى اندلاع ثورات الربيع العربي .

الأسباب الخارجية: بجانب الأسباب والعوامل الداخلية التي أدت إلى قيام الثورات العربية هنالك عوامل مؤثرة خارج حدود الدول التي قامت بها الثورات، وهذه العوامل الخارجية لها دور لا يمكن إغفاله بصورة عامة في إحداث التغيير في الشرق الأوسط ، ولكنها لا يظهر لها تأثير فعال في حال الربيع العربي في البلدان العربية .

وحول مدى تأثير العوامل والأسباب الخارجية هنالك اتجاهان : (22)

*اتجاه يرى أن الثورات العربية والاحتجاجات هي صناعة داخلية خالصة لم يكن فيها أي دور خارجي، ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أبعد من ذلك ويعتقدون بأن الغرب وخاصة الولايات المتحدة ليست سعيدة بالثورات العربية وإنما يتم التعامل معها كأمر واقع.

*اتجاه يرى دور العامل الخارجي له قوة مؤثرة في تحريك الشارع العربي وإحداث تغييرات فيه، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه استنادا إلى وثائق سرية كشفها موقع "ويكليكس" أن الولايات المتحدة دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديمقراطية في مصر، والبعض يرى أن هذه الوثائق والموقع نفسه كان له دور فاعل بما حدث في العالم العربي لأن هذه الوثائق كشفت أمور سرية عديدة حول الحكام وحاشيتهم وعن حجم الفساد الموجود في هذه الدول.

3-آليات تحقيق التغيير السياسي:

رغم أهمية فكرة التغيير السياسي إلا أن الآلية أو الوسيلة التي يحدث بها التغيير تنال دوما قسطا ربما أكبر من الاهتمام والدراسة، فالتغيير السياسي فكرة جميلة ومبدأ سياسي جذاب، إلا أن الطريقة التي يحصل بها ربما تجعل منها عملية عبثية أو فكرة غير سديدة، وذلك إذا ما خلف هذا التغيير حربا أهلية مثلا، أو استبدادا جديدا، أو إذا لم تنجح الوسيلة في تغيير المضمون واكتفت فقط بتغيير الشكل والرتوش. من هنا تأتي أهمية الآلية أو الوسيلة التي يحصل بموجبها التغيير السياسي، في علم السياسة والواقع السياسي المعاش في العالم توجد مجموعة من الآليات أو الوسائل للتغيير السياسي، لا بد أن يسلك قادة التغيير أو الجماهير إحداها إذا أرادوا فعلا إحداث تغيير سياسي على أرض الواقع، وهذه الوسائل تعتمد إما على مقدرة قادة التغيير أو الجماهير في تبنيها وترجمتها لواقع وحقيقة، وإما على النظام السياسي القائم ومدى استجابته لمتطلبات التغيير السياسي. (23)

ويمكن تفصيل أهم هذه الوسائل إلى ما يلي:

*التغيير السياسي الدستوري، المعروف بالتداول السلمي للسلطة. هذه الوسيلة متبناه في الدول والمجتمعات الديمقراطية الراسخة، وتقوم على فكرة ومبدأ الانتخابات الحرة المباشرة الدورية، بحيث يكون النظام السياسي في الدولة نظاما مستقرا، والدستور ينص صراحة على التداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات العامة المباشرة الحرة، وهو أفضل آليات التغيير السياسي وأكثرها أمنا وضمانا للدولة والمجتمع والفرد، ولكنه لا يتوافر إلا في دول ديمقراطية متعددة حقيقية. (24)

*التغيير الشعبي السلمي، وهو قائم على انتفاضة الجماهير وثورتها سلميا على نظام الحكم القائم وعلى الاستبداد وغياب الحرية وسوء الظروف والأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية، وهذه الوسيلة تتطلب تراكم الظروف الصعبة الدافعة لحدوث الثورة، كما تتطلب حدث صاعق يفجر كل هذه التراكمات، وتتسم هذه الوسيلة بالسلمية بحيث لا تحمل الجماهير السلاح وإنما تطالب بحقوقها وبالتغيير السياسي سلميا بالتظاهر والاعتصام والعصيان المدني وغيرها من الوسائل السلمية. (25)

وحتى يكون التغيير السياسي ناجحا ويحقق الهدف الذي قام من أجله وهو تغيير واقع إلى واقع آخر لا بد أن يستند إلى الظروف والأسس الآتية:

*يتم التغيير عادة في ظروف الأزمات، حيث تشكل الأزمة ظرفا جيدا للقيام بالتغيير السياسي، فوجود أزمة أو أزمات حقيقية في الدولة أو المجتمع هو ما يستدعي التغيير ويجعله أمرا مقبولا ومنطقيا. (26)

*استناد التغيير عادة إلى عقيدة فكرية أو إيديولوجية أو بناء فكري. فالدعوة للتغيير التي نادى بها الجيل الأول من القوميين العرب أمثال: الكواكبي ورشيد رضا ورفاعة الطهطاوي وغيرهم كانت نابعة من تأثرهم بالأفكار الغربية ولا سيما فكرة القومية، والتغييرات الاقتصادية التي تبناها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر كانت نتاج تأثره بالعقيدة الاشتراكية. (27)

*كلما اتسعت قاعدة المشاركة في عملية التغيير زادت شرعية التغييرات، فالتغيير الذي يتم من أجل حريات الناس ومصالحهم ومن أجل مستقبلهم، لا شك سوف يدفعهم إلى التمسك به وحمائته، وبالتالي لا بد من أن يؤدي إلى حراك اجتماعي وخلق إرادة مجتمعية حوله، وبخلاف ذلك فإن التغييرات تبقى تغييرات جزئية وغير مؤثرة يسهل التراجع عنها، وذلك لغياب الجماهير التي يمكن أن تدافع عنها وتمسك بها. (28)

وتعد عملية الوصول إلى التغيير السياسي المنشود أو تحقيقه عملية صعبة ومعقدة ومليئة بالألغام في المجتمعات العربية، وذلك لأن من لا يرغبون في التغيير أو يعملون على تأجيله أو استبعاده أو تحويله إلى مجرد إصلاحات رمزية وشكلية تحافظ على مصالحهم المختلفة موجودون وبقوة نتيجة ارتباطهم بالنظام الحاكم وأجهزته، ورغم رغبة الفئات الواسعة العريضة بالتغيير، إلا أن هناك من يرفضون تحقيق واقع سياسي واقتصادي واجتماعي جديد

للجماهير، وكلما ازداد ترددي الأوضاع وارتفعت أصوات المطالبين بالتغيير، يقف أعداء التغيير موقف العداء للتغيير، لأنهم يرون فيه تهديدا لمكاسبهم وأوضاعهم. (29)

ويمكن هنا الإشارة بوضوح إلى النموذج المصري عبر ثورة 25 كانون ثان ي/يناير، حيث برز موقف ودور هذه القوى الراضية للتغيير بشكل واضح، مع استخدامها العنف المسلح بوجه الجماهير المطالبة بالتغيير، حيث لم تكن قوى الأمن وحدها من قمعت الجماهير ووقفت في وجه عملية التغيير، بل فعلها أيضاً عدد من رجال الأعمال المرتبطين بالنظام. وبدلاً من انحياز هذا القطاع الاقتصادي الهام لبقية القطاعات الشعبية والمجتمعية المنتفضة إنشده في معظمه إلى المنظومة الأمنية الحاكمة، وذلك إما لأنه تربطه بها أواصر متينة من المصالح المتبادلة، أو لعجزه الاستقلال عنها لتأثره بإجراءات الاحتكار والاستثمار والمال. (30)

ويرتبط مفهوم التغيير السياسي بمفهوم الإصلاح السياسي حيث أن فكرة الإصلاح فكرة قديمة قدم الإنسانية، حيث وجد في كتابات قدماء المفكرين اليونان من أمثال أفلاطون وأرسطو الكثير من الأفكار الإصلاحية مثل العدالة والقوانين وتنظيم المجتمع والدولة والاستقرار السياسي والتوزيع العادل للثروة وغيرها، ويمكن القول إن فكرة الإصلاح كانت ومازالت الهدف الأسمى للعديد من الفلاسفة والقادة والحركات السياسية والاجتماعية في مختلف أرجاء العالم، فضلاً عن كونها موضوعاً رئيسياً في النظريات السياسية للفلاسفة والمفكرين منذ أيام ميكافيلي في العصور الوسطى حتى كارل ماركس في القرن العشرين. أما في العالم العربي فإن فكرة الإصلاح بدأت في الدولة العثمانية في المجال العسكري بعد الهزيمة التي تعرضت لها أمام روسيا القيصرية عام 1774، ثم امتدت لاحقاً إلى المجالات السياسية والإدارية والاجتماعية. والإصلاح هو التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة أو متسلطة أو مجتمعات متخلفة أو إزالة ظلم أو تصحيح خطأ أو تصحيح اعوجاج. (31)

والإصلاح السياسي هو خطوات فعالة وجدية تقوم بها الحكومات والمجتمع المدني نحو إيجاد نظم ديمقراطية حقيقية تكون فيها الحرية القيمة العظمى والأساسية وأن يحكم الشعب نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطات، وتقوم على احترام جميع الحقوق مع وجود مؤسسات سياسية فعالة على رأسها التشريعية المنتخبة، والقضاء المستقل والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية والأحزاب السياسية بكل تنوعاتها الفكرية. (32)

وبالرغم من أن الإصلاح ضرورة ملحة من أجل إعادة ترتيب البيت العربي وتحسينه لمواجهة الاستحقاقات المستقبلية إلا أنه ما زال مثار جدل للكثيرين في العالم العربي سواء قادة أو مفكرين أو جماهير، فأهدافه ودوافعه لا يزال يكتنفها الغموض ويكثر حولها الخصام، الأمر الذي يعطل فرص تحقيق إصلاح سياسي في كثير من دول العالم العربي، فهناك من يعتبر أن العالم حقيقة متغيرة لأن التغيير هو سنة الكون، لذلك فإن الإصلاح السياسي هو عملية حضارية وطبيعية لا بد من الدخول فيها من أجل تغيير الوضع الراهن بواقع أفضل.

ولابد من توفر بعض الشروط حتى يمكن اعتبار أي تغييرات في وضع ما إصلاحاً: (33)

* أن يكون هناك وضع شاذ يحتاج إلى إصلاح أو علة تحتاج إلى دواء، إذ أنه في ظل غياب الوضع الشاذ فإنه لا مبرر للإصلاح، لأنه يصبح أقرب إلى الترف. فالعلة قد تكون غياب العدالة أو الحرية أو انتشار الفقر أو المرض وعدم الاستقرار، فالعلة تساعد في تحديد موطن الخلل لكي يتم اختيار العلاج الشافي.

* أن يكون التغيير نحو الأفضل، مثلاً تسود الحرية محل الاستبداد، أو العدالة محل الظلم.

* أن يكون التغيير له صفة الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه، فالتغيرات المؤقتة التي يمكن التراجع عنها لا يمكن اعتبارها إصلاحاً بالمعنى الحقيقي، فتحول نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي هش يمكن زواله بسرعة لا يعتبر إصلاحاً.

ويمكن تلخيص أبرز التحديات التي يمكن أن تحد من اندفاع حركة الإصلاح خاصة في مجتمعات العالم الثالث التي تعاني من أزمات متعددة تعيق حركة الإصلاح بما يلي: (34)

العوامل الاقتصادية: تعاني معظم الدول والشعوب من الأزمات الاقتصادية مثل ضعف الموارد والإمكانيات وانتشار الأمية والفقر والبطالة وتفاقم الهوة بين الأغنياء والفقراء، وبالتالي هذه الأزمات تحول دون تحقيق الإصلاح السياسي الذي يصبح الحديث عنه أشبه بالترف الفكري.

العوامل السياسية: تتعدد العوامل السياسية التي تشكل عقبة في طريق الإصلاح ومنها:

- ضعف الإرادة السياسية لدى الفئة الحاكمة، فالإصلاح يحتاج إلى إرادة سياسية لديها

الرغبة الصادقة والقدرة الأكيدة على العمل الجاد وإحداث تغييرات سياسية هامة.

- غياب المؤسسات الدستورية أو ضعفها وفقدانها سلطات التشريع والمراقبة أو اتخاذ القرار،

وضعف وغياب مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات واتحادات وجمعيات .

-العوامل الثقافية: حيث تلعب العوامل الثقافية دوراً بارزاً ومؤثراً على الإصلاح السياسي

أما بدفع مسيرته إلى الأمام أو العكس بوقف وإعاقة عملية الإصلاح، ذلك أن تركيبة المجتمع

ومؤسساته وقيمه وأنماط سلوكه ، لها دور مباشر في التأثير على الإصلاح سلباً أو إيجاباً. ويعتبر الدين في المجتمعات المحافظة من العوامل الثقافية التي تقف عقبة في طريق الإصلاح، حيث أن عدم دعم ومباركة رجال الدين للكثير من الإصلاحات والتغييرات يفقدها شرعيتها، وبالتالي يتم رفضها.

إن عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي في العالم العربي هي عملية ضرورية جداً وذلك ليس مجرد رغبة بل هي ضرورة، لان أنماط والأشكال السياسية الحالية السائدة في العالم العربي لم تعد تناسب المرحلة المعاصرة، وهي بالتالي قد انتفت الحاجة لها. ولان السبب الذي كان يضمن للنخب الحاكمة الاستمرار في الحكم وفي السلطة بهذا الشكل، مثل أن تحتكر السلطة الحكم لثلاثة عقود أو عقدين لم يعد مقبول في مرحلة العولمة، وبعد انهيار المنظومة الاشتراكية والحكومات الشمولية، وانتهاء الحرب الباردة، ولان العالم بشكل أجمع يمر بمرحلة انتقالية جديدة من الحياة، اذا أن التغيير السياسي والاقتصادي هو كالسيل الجارف سيجرف معه كل أشكال السلطات والتشكيلات التي لا تلائم نفسها مع معلم الحياة الجديدة.⁽³⁵⁾

ثالثاً-انعكاسات الثورات العربية على التغيير السياسي.

لقد ساهمت الثورات العربية في تحقيق مجموعة من التحولات الهامة، التي أرسيت المبادئ الأساسية لعملية التغيير والتحول السياسيين. وقد أدت إلى نتائج مسبوقة لم تكن متوقعة، ومن الأهم بمكان التطرق لها بشيء من التفصيل.

1-تداعيات الثورات العربية: لقد ساهمت الثورات العربية في إحداث تغييرات جوهرية في المنطقة العربية بعد الإطاحة ببعض الأنظمة السياسية القديمة، كما شكلت ضغوطاً متزايدة على أنظمة أخرى اجتاحت بلدانها الاحتجاجات والاضطرابات الداخلية متأثرة بثورات الربيع العربي، وساهمت إلى حد كبير في تحريك عجلة الإصلاحات المجمدة، ولو بشكل نسبي، في بعض الأقطار العربية، وإن كانت مؤقتة أو بطيئة وطفيفة بعض الشيء.

ومن غير المستبعد أن تساهم تلك الثورات في إعادة تشكيل المستقبل السياسي للمنطقة العربية برمتها، وبالتالي سيكون لها انعكاسات وتداعيات كبيرة ومتواصلة على الوضع الإقليمي، خصوصاً فيما يتعلق بموازين القوى والتحالفات ونفوذ الدول الفاعلة والمؤثرة في الإقليم، مثل إيران وتركيا وإسرائيل. ومن الطبيعي أيضاً أن يكون لهذا الزلزال، الذي حدث في هذه المنطقة الحيوية والإستراتيجية، أصدأوه وتداعياته العالمية. فالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً تتابع ما يجري في

المنطقة بدقة وحذر شديدين، وتعمل مع حلفائها ليلا ونهارا سرا وعلانية على تأمين مصالحها الحيوية والحفاظ على نفوذها. والأمر ذاته ينطبق على دول أخرى كالاتحاد الأوروبي وروسيا والصين مثلا. وقد تناول الرئيس أوباما في خطابه بوزارة الخارجية في 2011، مسألة تأثير الربيع العربي على المصالح الأمريكية في المنطقة.⁽³⁶⁾

ولقد بات جليا بأن تداعيات ثورات الربيع العربي لم تقتصر على الوضع السياسي في العالم العربي فحسب، وإنما كانت هناك تأثيرات وانعكاسات كثيرة على النسق الاقتصادي، الذي سيلقي بظلاله على النسق الثقافي وأنساق أخرى أيضا. فقد ألفت ثورات الربيع العربي بظلالها على الواقع الاقتصادي المتردي بالأساس في أغلب الدول العربية، فكانت في آن واحد، سببا لتراجع الأداء الاقتصادي، كما كانت نتيجة لميراث اقتصادي مليء باختلالات هيكلية مزمنة في كافة القطاعات الاقتصادية، وتراكم في الديون، وزيادة مفرطة في عجز الموازنات، وانتشار البطالة بين الشباب.⁽³⁷⁾

حيث أنه في مصر مثلا انخفض عدد السياح بنحو 81 % خلال شهر واحد، وكان لتحويلات العاملين في الخارج نصيبها من تداعيات الاضطرابات، إذ إن عودة أكثر من 100 ألف عامل مصري تقريبا من ليبيا، نتيجة الأحداث الدائرة هناك، من شأنها أن تهوي بتحويلات المصريين العاملين في الخارج. كما عانى ميزان المدفوعات المصري، وحقق عجزا يتراوح بين 10 و12 مليار دولار في السنة المالية 2012/2011.⁽³⁸⁾ ومن خلال الخطوات الإصلاحية التي اتخذتها بعض الأنظمة في المنطقة، خصوصا تلك التي احتاحتها التظاهرات الشعبية، يتضح بأن الثورات العربية قد لعبت دورا أساسيا في دفعها نحو هذا الاتجاه.

ولقد جاءت بعض الخطوات الإصلاحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كمحصلة للجهود الرسمية، والبعض الآخر كان محصلة للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية، التي تتم عادة بين الفاعلين السياسيين في إطار الأيدلوجية والثقافة السياسية السائدة، ومن خلال مجموعة الأبنية والمؤسسات القائمة. وقد تمثلت تلك الخطوات في صورة برامج عمل إصلاحية طالت بعض الأنساق المهمة، التي يفترض أن تؤثر لاحقا على معظم أنساق البناء الاجتماعي. وإن الجمود السياسي في العالم العربي، الذي هو أحد الأسباب الرئيسة للثورات العربية، هو كذلك أحد أبرز أسباب التخلف والفساد والامية والفقر والبطالة ونشوء العديد من الأزمات الحادة في المجتمع، بيد أن مجمل عمليات الإصلاح السياسي، بوصفها آليات تغيير، تمارس في الدول الديمقراطية بصورة

دائمة وبقناعة تامّة؛ لأنها تستهدف في المقام الأول إشراك أكبر قدر من المواطنين في العملية السياسية ومعالجة مكامن الضعف والخلل التي تعترى النظام السياسي ليكون أكثر كفاءة وفاعلية للقيام بواجباته ومهامه الأساسية. (39)

بينما الدول التي تحكمها أنظمة دكتاتورية تتسم بالجمود السياسي، نظرا لتغيب الإرادة الشعبية، وهو أحد الموجبات الداخلية للثورات. ولا تعير أي اهتمام إلى عمليات الإصلاح السياسي إلا في الأوقات المتأخرة جدا، وتحت وطأة الضغوط الشعبية أو الخارجية المهذدة للنظام. والنتيجة الطبيعية لحالة الجمود السياسي هو الشلل التام أو شبه التام في كل الأنساق الاجتماعية. فحينما تتلاشى فاعلية النظام السياسي، الذي يترتب عليه غالبا خلق العديد من الأزمات الداخلية، وعدم القدرة على حلها، يمكن وصف الدولة التي يديرها بالدول الفاشلة أو شبه الفاشلة. ولقد صنف الباحث راجيف أرغوال، البلدان المعنية بالربيع العربي إلى ثلاثة أصناف: (40)

الأولى: هي تلك الدول التي تم التخلص فيها من النظام بنجاح، كتونس ومصر وليبيا.
والثانية: لا زالت تدور فيها معارك طاحنة وغير محسومة بعد، مثلما هو الحال في سورية.
والصنف الثالث: هي البلدان التي دفع الربيع العربي الحكومات والحكام فيها إلى تعديل

مسارهم.

إن الربيع العربي لم يساهم في تعديل مسار الأنظمة التي لم تسقط بعد، بسبب الاحتجاجات التي اجتاحتها، وإنما دفع بها لاتخاذ بعض الخطوات الإصلاحية والتدابير الأمنية، لتفادي أولا وأخيرا شبح الثورات والانتفاضات أو احتوائها، وليس لتحريك عجلة الإصلاح وتفعيلها. وإن أهم التأثيرات الرئيسة التي حققتها الثورات العربية على الصعيد السياسي، في الدول التي طالتها الاحتجاجات، تمثل في الدفع بالنظم السياسية للقيام ببعض الإصلاحات في المجتمع. لكن من المؤكد أن تلك الاصطلاحات التي حدثت لا يمكنها بأي حال من الأحوال إدارة عجلة الإصلاح برمتها، في الوقت الراهن على الأقل، والتي من شأنها أن تفضي إلى تحول حقيقي نحو الديمقراطية.

2- مستقبل التغيير السياسي في ظل الأوضاع الراهنة:

نحت ثورات الربيع العربي في إسقاط أنظمة الحكم في كل من تونس ومصر وليبيا، هذا الوضع سيؤدي إلى خلق علاقات جديدة ستلقي بظلالها على العلاقات الدولية لهذه البلدان مع دول أخرى في المجال الإقليمي أو الدول الغربية فدول الربيع العربي كانت لها علاقات خاصة مع

الغرب خاصة الولايات المتحدة ، إضافة إلى علاقة كل من مصر وتونس بإسرائيل ، فمصر كانت لها علاقات دبلوماسية ودية مع تل أبيب بسبب إتفاقية كامب ديفيد الموقعة عام 1978 ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية الموقعة في مارس 1979، كما أن تونس أيضا قامت بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية على مستوى فتح مكاتب اتصال بين البلدين. ووفقا لهذه التغييرات التي أحدثتها ثورات الربيع العربي على المستوى الداخلي، سوف يكون هنالك تغيير للعلاقات الدولية التي تربط دول الربيع العربي، وبالتالي يكون هنالك سياسات خارجية جديدة تتماشى وتتوافق مع المصلحة الوطنية. (41) وإن مستقبل الأنظمة السياسية في دول الربيع العربي غير واضح المعالم ولم يتشكل بصورة نهائية.

أما فيما يخص مستقبل الأوضاع الاقتصادية في المنطقة العربية خلال السنوات العشر المقبلة، لا يمكن أن يكون منطقيا دون الوقوف على حقيقة التغييرات الإستراتيجية التي ستحدثها الثورات العربية في التوجهات والسياسات الاقتصادية لدول المنطقة. وذلك لأن هذه الثورات قامت في الأساس بسبب النتائج غير المرضية والمتدنية والمخيبة لآمال وتطلعات الشعوب التي حققتها التوجهات والسياسات الاقتصادية، التي تبنتها هذه الدول لأكثر من أربعة عقود من الزمن. ومن ثم فإن هذه الثورات حتماً ستحدث تغييرات في توجهات وسياسات دول المنطقة في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وكلها جوانب ستأثر وتؤثر بعضها في بعض في الأجل الطويل. وفي ضوء قراءة أسباب هذه الثورات وما أفرزته من نتائج في الأجل القصير، وما يتوقع أن تفرزه في الأجل الطويل يمكن التأكيد على أن عوامل عدة ستحدد ملامح السياسات والتوجهات الاقتصادية لدول المنطقة خلا السنوات المقبلة، وأهمها ما يلي: (42)

* تراجع تبني الحكومات لسياسات الاقتصاد الحر وآليات السوق بشكلها المطلق، والتركيز على البعد الاجتماعي في السياسات الاقتصادية، وهو ما يعني تباطؤ برامج التخصيص أو تجميدها، وتوسيع فرص التوظيف في القطاعات الحكومية بعد أن تم وقف التوظيف فيها لمدة طويلة.

* اتساع برامج المظلة الاجتماعية التي تركز على محاربة الفقر والبطالة والامية، وتوسيع برامج الدعم للفئات غير القادرة، والبحث عن آليات جديدة لتوصيل الدعم لمستحقيه، والعمل على تحقيق العدالة في توزيع عوائد التنمية.

* حدوث تغير في طبيعة العلاقة بين الحكومات والقطاع الخاص، وذلك من خلال ممارسة ضغوط على القطاع الخاص ليراعي الجوانب الاجتماعية في قراراته، وذلك لتوفير مزيد من فرص

العمل للشباب، والحد من ارتفاع الأسعار من خلال تقليل هوامش الربح، والعودة لتوسيع الدور الرقابي للدولة على نشاطات القطاع الخاص، وربط السياسات المحفزة للقطاع الخاص بمدى مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومات، واللجوء إلى العقوبات ضد سياسات القطاع الخاص التي تثير حفيظة المواطن.

*تغير العوامل التي تحكم الأبعاد الاقتصادية للسياسات الخارجية لدول المنطقة، حيث ستكون الأولوية للشركاء الاقتصاديين الذين يساعدون هذه الدول على تحقيق الأمن الغذائي، ويدعمون برامج التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر في دول المنطقة.

*تغير سياسات دول المنطقة تجاه المنظمات الاقتصادية الدولية المتخصصة، مثل الصندوق والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية، وذلك بعد أن تراجعت ثقة شعوب المنطقة وحكوماتها بشكل كبير بنجاعة سياسات هذه المنظمات لتحسين الأوضاع الاقتصادية لشعوب المنطقة.

*تغير توجهات وسياسات المنظمات الاقتصادية الدولية تجاه دول المنطقة، وذلك في ظل تركيزها على مراعاة الجوانب الاجتماعية في مسيرة التنمية، خاصة ما يتعلق بعدالة توزيع عوائد التنمية، وجودة النمو، ومحاربة البطالة والفقر، والتركيز على الاستثمار في التعليم.

*اتساع مساحة الشفافية والمساءلة في بيئة الأعمال الاقتصادية، وذلك بما يجد من حجم الفساد الاقتصادي، ويرسي آليات جديدة غير حكومية لمحاربة الفساد، وتقليل تأثيره في الأداء الاقتصادي ومستويات المعيشة.

خاتمة:

لقد قامت ثورات الربيع العربي كنتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والعوامل الخارجية التي كان لها دور محدود، وبالتالي أصبحت الثورات العربية لها الدور المزعزع لبنية الدولة التسلطية في العالم العربي، مما ساعد في سقوط بعض الأنظمة العربية، لذلك كان لثورات الربيع العربي دور فاعل في إحداث التغيير السياسي في المنطقة العربية. كما أن ثورات الربيع العربي غيرت الرؤية السياسية للدول الغربية حول المنطقة العربية ومستقبلها السياسي، وبالتالي ستفرز هذه الثورات علاقات دولية جديدة مع الغرب تعمل على تغيير شكل التحالفات التي كانت موجودة بالمنطقة. ولقد أفرزت الثورات العربية هيمنة للقوى الإسلامية على السلطة وذلك بعد نتائج الانتخابات التي أعقبت التغيير السياسي للأنظمة العربية التي سقطت، ما كان له الأثر الكبير في تنشيط التيارات الإسلامية بمختلف أنواعها.

الهوامش:

* طالب دكتوراه جامعة الحاج لخضر كلية الحقوق - باتنة-

- مصطفى الخشاب، المدخل إلى علم الاجتماع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1992، ص65.

2- أحمد عبد الكريم، هشام مرسي، حرب اللاعننف، أكاديمية التغيير، النسخة الالكترونية، 2007.

3- إسماعيل صبري، محمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت، 1994، ص 47.

4- بلال محمود محمد الشوبكي، التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة "حماس نموذجا"، بحث لنيل درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، 2007، ص 36 .

5- أحمد عبد الكريم، هشام مرسي. مرجع سابق.

6- حسين عبد العزيز، الربيع العربي .. إلى أين؟، على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/books/pages/9872bc4d-dce3-4482-af16-795691edd893>

7- Ham de Blij, **Changing Geographies: the Domino "Theory" and the Arab Spring**

على الرابط التالي:

. pdf.<http://deblij.net/documents/opinion-july 2011>

8 - Peter T. Leeson and Andrea M. Dean, "**The Democratic Domino Theory: An Empirical Investigation**", American Journal of Political Science, Vol. 53, No. 3 (Jul., 2009).P.2-5.

9- وفاء لظفي، الثورات العربية رؤية نظرية معاصرة، جامعة القاهرة، القاهرة، د.ت.ن. ص 4.

10- خالد السرجاني، هل هي نظرية الدومينو، جريدة البيان، على الرابط التالي:

<http://www.albayan.ae/opinions/articles/2011-03-01-1.1393957>

11 - محمد فرج، الثورة والصراع بين القديم والجديد، مجلة الديمقراطية، العدد 44 ، أكتوبر 2011 ، ص 55.

12 - أميرة البربري، عرض لكتاب طارق البشري بعنوان: **مصر بين العصيان والتفكك**، مجلة السياسة الدولية، العدد 184 ، ابريل 2011 ، المجلد 46 ، ص 184.

- 13- بول سالم، الربيع العربي من منظور عالمي: استنتاجات من تحولات ديمقراطية في أنحاء أخرى من العالم، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، على الرابط التالي:
<http://carnegie-mec.org/publications/?fa=45980>
- 14- محمد صفار، إدارة مرحلة ما بعد الثورة... حالة مصر، مجلة السياسة الدولية، العدد 184 ، ابريل 2011 ، المجلد 46.
- 15- وفاء لطفي، مرجع سابق، ص 6.
- 16- محمد عبد الغفور الشيوخ، تأثير الثورات على ظاهرة الإسلام السياسي في الوطن العربي: دراسة استشرافية للتأثيرات العامة للثورات العربية على التيارات الدينية والإصلاحية في المملكة العربية السعودية (2011-2013)، ليبيا: بنغازي، د.ت.ن، ص 81.
- 17- محمد عبد الغفور الشيوخ، مرجع سابق، ص 84.
- 18- ريم محمد موسى، الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، جامعة بحري، السودان، د.ت.ن، ص 4.
- 19- مهدي أبوبكر رحمة، الشرق الأوسط والربيع العربي ' آفاق ومستقبل'، الحوار المتمدن ، العدد 615، يناير 2012 .
- 20- ريم محمد موسى، مرجع سابق، ص 5.
- 21- مهدي أبوبكر رحمة، نفس المرجع السابق.
- 22- ريم محمد موسى، مرجع سابق، ص 6.
- 23- هانتغتن صامويل، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، الكويت، 1993، ص 5 .
- 24- جارتون آش تيموثي، الثورة المخملية .. هل هناك تغيير بلا عنف؟، القاهرة، مجلة وجهات نظر، العدد 135 ، 2010، ص ص7-8 .
- 25- أبراش إبراهيم، الثورة في العالم العربي كنتاج لفشل الديمقراطية الأبوية والموجهة، ص10. موقع المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات.
http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=105&table=studies
- 26- السيد محمد محمود، مفهوم الإصلاح، موقع الحوار المتمدن.
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=284594>

27- العريان محمود، الإصلاح في الوطن العربي: بحث في دلالة المفهوم.
على الرابط التالي:

<http://www.voltairenet.org/article119712.html>

- 28- الموند جبرائيل، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1993، ص ص 232-234.
- 29- بني سلامة محمد تركي، الإصلاح السياسي دراسة نظرية، جامعة اليرموك، إربد، 2010، ص 19.
- 30- طرابلسي فواز، الثورات تسقط الأفكار كذلك، من كتاب "الثورات وعالمنا العربي"، مؤسسة هاينريش بول، بيروت، 2011، ص 51.
- 31- عبد الله بلقزيز، أسئلة الفكر العربي المعاصر، مطبعة النجاح الأيوبية، الدار البيضاء، 1998، ص 13.
- 32- محمد تركي بني سلامة، الإصلاح السياسي دراسة نظرية. على الرابط التالي:
www.dash.com
- 33- زيم محمد موسى، مرجع سابق، ص 7.
- 34- أمين مشاقبة، معوقات الإصلاح السياسي في الوطن العربي، ورقة غير منشورة مقدمة إلى ورشة عمل الإصلاح السياسي، مركز الرأي للدراسات، عمان، سبتمبر 2005.
- 35- جاسم الصغير، الأنظمة العربية والإصلاح السياسي، الحوار المتمدن، العدد 1221، 7 يونيو 2005.
- 36- محمد عبد الغفور الشيوخ، مرجع سابق، ص 119.
- 37- عبد اللطيف حلمي، اقتصاديات دول الربيع العربي.. الواقع والآفاق، المجلة 2012.
- 38- نفس المرجع السابق.
- 39- محمد عبد الغفور الشيوخ، مرجع سابق، ص 120.
- 40- الربيع العربي طموحات تجسدت أم أحلام لم تتحقق، موقع العرب أونلاين، 2012.
- 41- زيم محمد موسى، مرجع سابق، ص 10.

42- حبيب الشمري، اقتصاد الثورات... " نموذج السوق فقط"، منتدى الأعمال الفلسطيني، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، 2011، ص-ص 15-16.